مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (36) العدد (5)2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (36) No. (5) 2014

# السياسة السكانية في سورية بين النظرية والتطبيق خلال الفترة ( 1950-2010 )

الدكتورة إيمان الزايد *
الدكتور نعمان صيام**
رنا يوسف ***

(تاريخ الإيداع 16 / 4 / 2014. قبل للنشر في 16 / 9 / 2014)

## □ ملخّص □

تناول هذا البحث الواقع السكاني وتحليل السياسة السكانية المتبعة في سورية ودراسة كفاءتها وأثرها على المؤشرات الديموغرافية كافة وأهمية وضع سياسة سكانية معلنة ومتبناة رسميا" من كل الجهات والمؤسسات الحكومية والمنظمات الشعبية ومنظمات المجتمع الأهلي والمنظمات الدولية، وأن يكون الهدف الرئيس للسياسة السكانية في سورية تحقيق المواءمة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي والاجتماعي لتلبية المتطلبات المتنامية للسكان لخدمات التعليم والصحة والمياه والكهرباء والمواصلات والبطالة وغيرها من الاحتياجات التي ترفع من المستوى المعيشي للسكان وتأمين مستوى الرفاه حيث شملت الأهداف الإستراتيجية للسياسة السكانية مجالات النمو السكاني والصحة الإنجابية وتمكين المرأة والشباب والمشاركة المجتمعية والعمل والتعليم والتوزع الجغرافي للسكان والتمدين والاستفادة من احتمال انفتاح النافذة الديموغرافية والإعلام وتنمية الوعي بقضايا السكان كما تضمنت أسس السياسة السكانية ومستلزماتها على المستوى التشريعي والقانوني والمؤسساتي الحكومي الأهلي والإعلامي والتعليمي والصحي والاقتصادي والبيانات والمعلومات وتحديثها.

يجب أن تكون هذه السياسة تدخلية تذلل العقبات وتستثمر الفرص وتدمج البعد السكاني بالأبعاد التنموية المختلفة وتنفيذها دون أن تبقى حبرا" على ورق .

**الكلمات المفتاحية:** السياسة السكانية ، برامج تنظيم الأسرة .

* مدرسة - كلية السياحة - جامعة دمشق – سورية .
** مدرس - كلية الآداب - جامعة دمشق – سورية.
*** طالبة دراسات عليا (ماجستير) – قسم جغرافية بشرية – كلية الآداب - جامعة تشرين- اللاذقية- سورية .

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (36) العدد (5)2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (36) No. (5) 2014

# Population policy in Syria between theory and practice during the period (1950-2010)

**Dr. Iman Al Zayed***
**Dr. Noman seam****
**Rana Yusuf *****

**(Received 16 / 4 / 2014. Accepted 16 / 9 / 2014)**

## □ ABSTRACT □

This research tries to go into the demographic reality and analysis of population policy followed in Syria, and study their efficiency and their impact on demographic indicators all and the importance of developing a population policy declared and espoused officially "from all sides, government institutions and people's organizations, civil society organizations and international organizations, and that the main objective of the population policy in Syria to achieve harmonization between population growth and economic and social development to meet the growing needs of the population to education and health services, water, electricity, transportation, unemployment and other needs, which raises the standard of living of the population and provide the level of well-being which included the strategic objectives of population policy areas of population growth and reproductive health and empowerment of women, youth and community participation, employment, education and geographical distribution the urbanization of the population and take advantage of the possibility of opening up the window of demographic, media, and develop an awareness of population issues also included the foundations of population policy and accessories at the legislative level, and the legal and institutional framework of civil government, media and educational, health and economic data, information and updated.

Should be this policy intrusive overcome obstacles and investing opportunities and integrate the population dimension dimensions of the various development and implementation without the remaining ink "on paper.

**Key words**: population policy, family planning programs.

*Assistant Professor, Faculty of Tourism - University of Damascus - Syria.
**Assistant Professor, Faculty of Arts - University Tishreen, Syria.
***Postgraduate student, Department of Human Geography, Faculty of Arts, University Tishreen, Syria.

**مقدمة:**

تواجه سورية كغيرها من البلدان النامية قضايا سكانية تنعكس آثارها على مسيرة التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ، ولعل أبرز هذه القضايا ارتفاع معدل النمو السكاني وارتفاع معدلات الإعالة واختلال التوزيع الإقليمي للسكان ، وارتفاع معدلات البطالة ، وتزايد الضغط على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والإسكان والمياه والطاقة ....الخ ..

وكان لهذه القضايا مجتمعة نتائج سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية ، الأمر الذي أثار اهتمام صانعي السياسات والمخططين ، لذلك أصبح من الضروري معالجة تلك القضايا في إطار سياسة سكانية فاعلة وخصوصا" أن سورية لم يكن لها قبلا" سياسة سكانية رسمية شاملة ، إنما كان للأسرة وحدها الحق في تحديد عدد الأولاد على الرغم من وجود بعض التشريعات المتعلقة بالإنجاب ومنع الاتجار بوسائل منع الحمل .

ولكن الإدراك والاهتمام الحقيقيين بالمشكلة السكانية لم يتبلورا إلا بعد صدور نتائج تعداد 1970 حين وصل معدل النمو السكاني إلى 36 بالألف والشعور بالخوف والقلق حيال هذا المعدل ، وما يشكله من عبء على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فبدأ ظهور ملامح سياسة سكانية نشيطة ، ولكنها غير معلنة رسميا" في سورية عن طريق برامج تنظيم الأسرة ، ورعاية الأمومة والطفولة ، أو عن طريق الجمعيات الأهلية لتنظيم الأسرة وانتشار وسائل منع الحمل ، وتنفيذ برامج للتوعية ، وأدخلت المعلومات السكانية ولا سيما ما يتعلق بمخاطر النمو السكاني المرتفع ، ضمن مناهج وكتب الأمية وتعليم الكبار والكتب المدرسية .

وبذلك فإن السياسة السكانية تعرف بأنها :

( مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى تحسين حياة أفراد المجتمع من جوانبها كافة في الحاضر والمستقبل ، بهذا المعنى فإن السياسة السكانية لا تهتم بفئة سكانية دون أخرى ، بل تهتم بكافة أفراد المجتمع وبكافة الجوانب ) .[1]

كما تهدف إلى الملاءمة بين السكان من جهة وعملية التنمية الاقتصادية من جهة ثانية وبذلك ( يتركز اهتمام السياسة السكانية بهذا المعنى على عوامل النمو السكاني الثلاثة الولادات ، الوفيات ، الهجرة ) .[2]

**مشكلة البحث :**

تكمن مشكلة البحث في إظهار المشكلات السكانية ، من استمرار ارتفاع معدلات النمو السكاني في غالبية المحافظات السورية ، والتخلخل في توزع السكان وتدني الخصائص النوعية للسكان مما يشكل عائقا" أمام عملية التنمية والضغط على الموارد الاقتصادية ومعدلات النمو الاقتصادي ، بالإضافة إلى عدم التوازن بين حجم السكان وحجم الموارد المتاحة ، مما يدفع لتبني مفاهيم ومواقف رسمية وبرامج في مجالات التعليم والصحة والعمل والبيئة والنمو الاقتصادي ومدى استجابة السياسة السكانية لحاجات المواطن في الوقت الراهن ومدى تطورها في المستقبل ، من ذلك نجد أن مشكلة البحث تتمحور بالدرجة الأولى حول ماهية السياسة السكانية في سورية

وإيضاح كيفية تطورها خلال الفترة ( 1950–2010) ، وعليه توجد بعض التساؤلات التي يمكن طرحها ضمن هذا المجال :

1–ماذا نقصد بالسياسة السكانية ؟

---

**[1] الكفري مصطفى العبد الله – الأشقر أحمد ؛ ( السياسات السكانية والاستراتيجيات ) . جامعة دمشق ، مركز الدراسات السكانية ، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، الطبعة الأولى ، 1997 ، ص21 .**

**[2] المرجع السابق ، ص23 .**

2-ما هو واقع السياسة السكانية في سوريا ؟
3-ما هو أثر السياسة السكانية في التأثير على السلوك السكاني ؟
4- هل السياسة السكانية فعالة ؟ وهل أدت الدور المطلوب منها ؟

## أهمية البحث وأهدافه:

تتمثل أهمية البحث كونه يقدم دراسة علمية ومتكاملة لتقصي ورصد الواقع السكاني بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتشخيص المشكلات السكانية والتحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه عملية التنمية من خلال تقديم بعض المقترحات وتحليل واقع السياسة السكانية في سورية والتي تمثل الإطار المرجعي والإستراتيجية للتدخل السكاني في جميع القطاعات السكانية الأساسية كالتعليم والصحة والعمل والبيئة ... إلخ ، لمواجهة المشاكل التي يخلفها عدم التوازن بين حجم السكان وحجم الوارد المتاحة .

**أهداف البحث :**

يرمي البحث إلى تحقيق عدة أهداف أهمها :

1- تقديم إطار نظري حول مفهوم السياسة السكانية وتطورها في سورية خلال الفترة ( 1950 – 2010 ) .
2-تحليل السياسة السكانية المتبعة في سورية وآفاق تطورها في المستقبل .
3- أثر السياسة السكانية وفاعليتها في المؤشرات الديموغرافية .

## منهجية البحث :

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في التعرف على الواقع السكاني وواقع تطور السياسة السكانية في سوريا ، كما تم استخدام منهج التحليل الإحصائي .

**فرضيات البحث :**

1- تؤدي زيادة عدد السكان ومعدل النمو السكاني إلى تزايد الضغط على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والإسكان والمياه والطاقة ....الخ ..
2- عدم وجود اختلافات جوهرية بين معدلات النمو السكاني في سورية نتيجة إتباع السياسات السكانية .
3- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد السكان وعدد المستفيدين من خدمات تنظيم الأسرة .
4- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الخصوبة عند المرأة والحالة التعليمية للأم .

## الدراسات السابقة :

1-السياسات السكانية والاستراتيجيات ل ( مصطفى العبد الله الكفري ، أحمد الأشقر ) مركز الدراسات السكانية، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، دمشق ، 1977 وقد اهتمت الدراسة بأهمية السياسة السكانية وكيفية وضعها ووسائل تحقيقها وتطبيقها .

2-مركز دراسات الوحدة العربية ، ( التنمية السكانية في الوطن العربي ) ، دمشق ، 1995، والتي اهتمت بتقويم مضامين الاستراتيجيات والسياسات السكانية العربية والتركيز عليها .

3- التخطيط التربوي والمناهج الدراسية في معالجة المسائل السكانية ، سليمان الخطيب ، كمال بلال ، دمشق ، 1999 ، وركزت هذه الدراسة على أهمية تضمين المناهج الدراسية قضايا سكانية لتوعية الجيل الجديد بأهمية المسائل السكانية .

**مكان وزمان البحث :**

دراسة السياسة السكانية في الجمهورية العربية السورية من عام 1950-2010

**أولا" : تطور السياسات السكانية وملامحها الأساسية في سورية :**

تطورت السياسات السكانية في سورية خلال الزمن من سياسات مؤيدة ومشجعة لزيادة عدد السكان إلى سياسات معارضة لهذه الزيادة لأنها ترى فيها عائقا" وعقبة أمام عمليات التنمية التي تنتهجها سورية ، فقد ظلت سورية منذ عام 1950-1970 تتبع سياسة الحياد وعدم التدخل الرسمي في الشؤون السكانية ، و تترك حرية تحديد عدد الأولاد للأسرة وحدها بالإضافة إلى لوجود بعض التشريعات والقوانين المشجعة على التكاثر والإنجاب .

كما صدر مرسوم ينص على منح وسام الأسرة للعائلة التي تنجب عددا" من الأطفال يزيد عن 12 طفل عام 1952 ، وتأسست جمعية الأم السورية لحماية الطفولة والأمومة ، ونص قانون العقوبات السوري على تحريم الإجهاض إلا لأسباب صحية وعوقب منفذه بالحبس والغرامة .

وفي هذه الفترة بلغ عدد السكان لعام (1960) حوالي (4565) ألف نسمة ثم ارتفع هذا العدد عام (1970) إلى (6305) ألف نسمة [3] أما معدل النمو السكاني فقد وصل إلى (32,8) بالألف في الفترة (1960 - 1970) ، وهو معدل مرتفع جدا" نتيجة ارتفاع معدل المواليد من (47,86 ) بالألف عام ( 1960 ) إلى ( 48 ) بالألف عام (1970) وارتفاع معدل الخصوبة الكلية إلى (8) أطفال لكل امرأة عام (1960) و(7,5) عام (1970)، وانخفاض معدل الوفيات بشكل تدريجي من (20) بالألف عام (1960) إلى (15.3) بالألف عام ( 1970 ) كل هذه الإجراءات تدفعنا للقول بأن سورية في هذه الفترة لم تكن تتبع سياسة الحياد في الشؤون السكانية فحسب وإنما كانت تتبع سياسة التشجيع على زيادة عدد السكان خلال المواقف والتشريعات الآنفة الذكر، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى اعتراض المجتمع أو موقف الدين الإسلامي من تحديد النسل لأن غالبية المجتمع تدين بالإسلام الذي تحرم معتقداته تحديد النسل والإجهاض ، وبعد صدور نتائج تعداد (1970 ) ، بدأت سورية تشعر بأهمية النمو السكاني ونتائجه وآثاره على التنمية إذ كان معدل النمو السكاني ( 36 ) بالألف وهو معدل عال جدا" الأمر الذي أثار الاهتمام والقناعة بأن استمرار ارتفاع هذا المعدل سيخلق مشكلات سكانية كبيرة من ازدياد لنسب البطالة والطلب على الخدمات الصحية والتعليمية والوقوف في وجه عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، لذلك بدأ العمل بإدخال المتغيرات السكانية في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأهمية العامل السكاني من حيث النمو والتوزع الجغرافي والعمري والتعليمي ، فأنشأت الحكومة اللجنة الوطنية للسكان عام 1973 ، وأحدثت مديرية التخطيط البشري عام 1974 وتشكلت لجنة السكان والتنمية في مجلس الشعب عام 1979 مهمتها متابعة الموضوعات المتعلقة بالقضايا السكانية ، وتطورت هذه اللجنة عام 1986 لتصبح لجنة دائمة تحت اسم لجنة ( البيئة والسكان ) ومهمتها متابعة ما يتعلق بموضوعات البيئة والسكان .

[3] . رئاسة مجلس الوزراء ، المكتب المركزي للإحصاء ، نتائج تعداد 1970 ، ص34

وتتالت الخطط فكانت الخطة الخمسية الخامسة 1981– 1985 وهي أول خطة يتم أخذ العامل السكاني فيها لتقدير احتياجات المحافظات والمناطق الحضرية والريفية من الخدمات لاسيما التربية والتعليم والصحة، ومن خلال ذلك ظهرت بصورة واضحة العلاقة المتبادلة بين العامل السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ،و أحدث مركز التوثيق السكاني في مجلس الشعب عام 1985 للاطلاع على أهم المستجدات والقضايا السكانية في سورية والوطن العربي والعالم واقتراح القوانين المناسبة لحل المشكلات السكانية .

وبذلك شهدت سورية بوادر سياسة سكانية نشيطة ، ولكنها غير معلنة رسميا" تعمل على خفض معدلات الخصوبة من خلال برامج تنظيم الأسرة ورعاية الأمومة والطفولة أو عن طريق الجمعيات الأهلية لتنظيم الأسرة ، وانتشرت وسائل منع الحمل بشكل كبير ، وقدمت العيادات الصحية النصائح والإرشادات بشأن المباعدة بين الولادات وتأخير سن الزواج ، وركزت الدعوات على تصحيح الخلل في التوزع الجغرافي للسكان ونشر مفاهيم مادة التربية السكانية وتعميمها ، ودعم برامج التوعية الصحية للأسرة والتوسع في إيجاد فرص عمل للمرأة وإدماجها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،والتوسع في تقديم خدمات الصحة للحامل وعد تنظيم الأسرة عاملا" رئيسيا" في الرعاية الصحية الأولية ، والتوسع في تقديم الخدمات الصحية للطفل لتخفيض معدلات وفيات الأطفال إلى مستوى مماثل لمستوياتها في الدول المتقدمة ، إذ انخفضت بالفعل من 110 أطفال بالألف عام 1970 إلى 34 طفل بالألف عام 1994 .

ونفذت برامج التوعية والتربية السكانية بدعم من المنظمات الدولية كصندوق الأمم المتحدة للسكان ، ومنظمة اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة ومنظمة اليونيسيف ، ومنظمة العمل الدولية لدعم سياسات تنظيم الأسرة والوعي السكاني .

كما تم في عام 1995 اقتراح عدد من الأهداف المؤقتة للسياسة السكانية أهمها: : [4]

1- تخفيض المعدل السنوي للنمو السكاني من 3,13 %في عام 1995، إلى 2,5% في عام 2015

2- خفض معدل وفيات الأمهات من 105 وفاة لكل 100000 ولادة حية، في عام 1995 إلى 50 وفاة في عام 2015

3- خفض المعدل السنوي لوفيات الأطفال الرضع من 32 بالألف في عام 1995 إلى أقل من 20 بالألف في عام 2015

4- خفض وفيات الأطفال دون الخمس سنوات إلى أقل من 30 بالألف من الولادات الحية .

5- رفع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة من 40 % في عام 1995 إلى 64% في عام 2015، أما نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة فكانت (49,5%) عام 2004 .

6- رفع مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي من 12,8% في عام 1994 إلى نحو 26% في عام 2010

7- خفض نسبة الأمية لدى النساء من (45,9%) في عام 1995، إلى نحو 13% في عام 2015

8- الحد من نمو سكان الحضر غير المخطط .

9- مد فترة إلزامية التعليم الأساسي حتى نهاية المرحلة الإعدادية للنوعين .

10- زيادة فعالية الإعلام والتربية والاتصال السكاني وتنسيق كافة الجهود في هذا المجال

---

**[4] . الكفري ، مصطفى العبد الله – الأشقر ، أحمد : ( السياسات السكانية والاستراتيجيات ) ، مركز الدراسات السكانية ، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، جامعة دمشق ، الطبعة الأولى ، 1997 ، ص21.**

11- رفع توقع الحياة عند الولادة ليصبح 72 عاماً للإناث ، و70 عاماً للذكور في عام 2015.
أما في الخطة الخمسية التاسعة 2000–2005 التي تتعلق بتقويم أداء قطاع السكان والصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي والتي تهدف إلى :

1. الاعتدال في معدل الخصوبة دون تحديد أهداف كمية ، ومع ذلك انخفض هذا المعدل من حوالي 4 مواليد عام 2000 إلى 3,58 مولوداً عام 2005.
2. تخفيض معدل وفيات الأمهات من 71 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية عام 2000 إلى60 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية عام 2005 .ولقد أمكن تحقيق هذا الهدف ووصل المعدل في عام 2005 إلى 58 وفاة لكل 100 ألف ولادة
3. تخفيض معدل وفيات الرضع من 24 بالألف عام 2000 إلى 20 بالألف عام 2005 . ولقد بلغ المعدل الفعلي في عام 2005 حوالي 17 بالألف أي إننا تجاوزنا الهدف المنشود.
4. لم تحدد الخطة الخمسية التاسعة هدفاً كمياً واضحاً بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال تحت سن الخمس سنوات وعلى كل حال فقد انخفض هذا المعدل من 29 بالألف عام 2000 إلى 19,3 بالألف عام 2005.
5. ارتفعت توقعات الحياة عند الولادة من 70,5 سنة (ذكور: 68,9 – إناث: 71,3) عام 2000 إلى 71,5 سنة (ذكور: 70، إناث:72) عام 2005 .
6. وصلت نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف عناصر صحية مدربة إلى 89,7% عام 2005.
7. وهدفت الخطة إلى رفع نسبة استخدام وسائل تنظيم بين النساء المتزوجات ، وعملياً ازدادت هذه النسبة من 45,8 %عام 2000 إلى 49,5 عام 2005.
8. أما للهجرة الداخلية فقد هدفت الخطة إلى الحد من الهجرة من الريف إلى المدن الكبرى، ومراكز المحافظات وتشجيع الهجرة المعاكسة ولاسيما إلى المناطق الزراعية المستصلحة أو قيد الاستصلاح.

أما في عام 2005 فقد تم طرح الخطة الخمسية العاشرة 2006–2010 من قبل هيئة تخطيط الدولة والغاية التي تسعى الخطة الخمسية العاشرة لتحقيقها هي إيجاد التوازن بين متطلبات السكان المتنامية ومقدرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية. وتشكل هذه الغاية المرتكز الرئيس لتحقيق تنمية سكانية تتواءم مع متطلبات التنمية المستدامة والمتوازنة التي تساعد على استدامة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي الرفيع والحد من الفقر والبطالة والمرض والتهميش .

إن معظم هذه الخطط ركزت على أهداف متشابهة أي إننا لم نصل بعد إلى الحد المطلوب من التنمية السكانية ولكن الطريق ممهد بشكل جيد لتحقيق الأهداف المطلوبة ، توالت البحوث والدراسات والمسوح التي أظهرت تطورات ملحوظة في جميع نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وأدخلت المعلومات السكانية ضمن مناهج وكتب محو الأمية وتعليم الكبار والكتب المدرسية والأنشطة التدريبية التي يقوم بها الاتحاد العام لنقابات العمال والأنشطة الطلائعية والشبيبية ، وتم إحداث مركز للدراسات السكانية في كلية الاقتصاد في جامعات دمشق وحلب وتشرين .

وتضمنت مذكرة الإستراتيجية القطرية ( الآفاق لعام 2000 ) في الجمهورية العربية السورية الاهتمام بإدماج المتغيرات السكانية بالتخطيط التنموي ، وتحديد مجموعة من الأهداف السكانية في إطار الأهداف الشمولية للحكومة أهمها :

1- التوازن بين النمو السكاني والموارد المتاحة .

2- تنمية القوى البشرية وتعزيز القدرات الوطنية .

3- حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة .

ونتيجة لهذا الاهتمام ، فقد تم عقد أول مؤتمر وطني للسكان في 10 / 12 تشرين الثاني لعام 2001 بالتعاون بين هيئة تخطيط الدولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان الذي يعد انطلاقة هامة على صعيد معالجة قضايا السكان . وتم إحداث وزارة جديدة ( وزارة الدولة لشؤون السكان ) وكذلك الهيئة السورية لشؤون الأسرة التي تم إحداثها بالقانون رقم /42/ في14 /12/ لعام 2003 ، التي تهدف إلى تسريع عملية النهوض بواقع الأسرة السورية وتمكينها بشكل أفضل من الإسهام في جهود التنمية البشرية ، وتعمل في هذا السبيل على : [5]

أ- حماية الأسرة وتعميق تماسكها والحفاظ على هويتها وقيمها.

ب- تحسين مستوى الحياة لدى الأسرة بجوانبها المختلفة .

ج- تعزيز دور الأسرة في عملية التنمية من خلال تطوير تفاعلها مع المؤسسات والهيئات الوطنية ذات الصلة بشؤون الأسرة الرسمية وغير الرسمية .

د- التعاون مع الهيئات العربية والدولية ذات الصلة بشؤون الأسرة بما يخدم أهداف الهيئة.

هـ- اقتراح تعديل التشريعات المتعلقة بشؤون الأسرة .

إن هذه المرحلة والتي بدأت بعد المؤتمر الوطني للسكان المنعقد عام 2001 ، كانت حافلة بالعديد من التشريعات والإجراءات التي انبثقت من ضرورة تطبيق سياسة سكانية فاعلة ، من هذه التشريعات مد إلزامية التعليم حتى المرحلة الإعدادية ، ومرسوم التعويض العائلي وإجازات الأمومة التي خصصت مدة أربعة أشهر للطفل الأول ، و ثلاثة أشهر للثاني و خمسة وسبعين يوما" للثالث ، وهكذا أصبحت السياسة السكانية السورية جزءا" لا يتجزأ من سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة .

**ثانيا" - أهداف السياسة السكانية في سورية :**

قبل البدء بعرض أهداف السياسة السكانية ومبادئها يجب التطرق للأسباب التي دعت الجمهورية العربية السورية للشروع في صياغة سياسة سكانية وأهمها :

1- ارتفاع معدل النمو السكاني البالغ (32,8) بالألف في الفترة (1960 . 1970)[6]

2- تراجع معدل الخصوبة الكلية ببطء من (8) أطفال لكل امرأة عام (1960) إلى (7,5) عام (1970) [7].

3- عدم استخدام الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة بالحد الكافي .

4- فتوة السكان وانخفاض معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي ، إذ يشكل السكان دون (15) سنة نسبة (46,5)% من مجموع السكان وفقاً لتعداد (1960) و (49,3)% عام (1970) [8] .

5- اختلال توزع السكان الجغرافي .

---

**[5] - وزارة الإعلام، مديرية الإعلام التنموي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، ( تنمية وسكان ) ، حالة سكان سورية ، دمشق ، 2009 ، ص 23 .**

**[6] - رئاسة مجلس الوزراء ، المكتب المركزي للإحصاء ، تعداد 1960- 1970 ،ص39**

**[7] - رئاسة مجلس الوزراء ، المكتب المركزي للإحصاء ، تعداد 1960- 1970 ،ص41**

**[8] - المرجع السابق ، ص37**

6- النمو الحضري السريع ، وكان لهذه الأسباب آثار ونتائج سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية ، فالزيادة في السكان سوف تعني أعباء إضافية في صورة توفير الغذاء والكساء والمأوى ونفقات التعليم، ولاسيما إذا استمر الوضع السكاني على ما هو عليه من ارتفاع لمعدل النمو السكاني والخصوبة ، واختلال التوزع الجغرافي والنمو الحضري السريع ، لذلك تم العمل المكثف والنشيط لوضع وصياغة سياسة سكانية وطنية حددت مبادئها لاحقا في الفصل الثالث من (مضامين السياسة الوطنية للسكان وأهدافها ) كما يأتي : [9]

1- الإنسان هو أهم وأثمن الموارد ويكفل له الدستور جميع الحقوق والحريات الأساسية .

2- الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع .

3- السياسة الوطنية للسكان جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية

4- ضرورة تمكين المرأة و المساواة والتكافؤ بين الجنسين بهدف إدماج المرأة في عملية التنمية 5- لا تتعارض الأهداف الكمية في مجال السكان مع خيارات الزوجين وحريتهما في الإنجاب .

6- التأكيد على حق الأطفال في الرعاية والنمو وتعزيز التكافؤ بين الأبناء الذكور والإناث .

7- رعاية الأمومة واتخاذ التدابير المناسبة التي تكفل للأمهات شروط الأمومة الآمنة والصحية وتوقيت الولادات ومدة الفواصل بين الحملات ، واستخدام وسائل تنظيم الأسرة .

8- تنمية الموارد البشرية هي الركيزة الأساسية في التنمية المستدامة .

## النتائج والمناقشة:

### ثالثا" : أثر السياسات السكانية وفاعليتها في سورية في الفترة الممتدة من (1950- 2010) :

يتبن مما سبق أن هناك سياسة سكانية متبعة في سورية ذات أهداف واضحة ومحددة . ما مدى فاعلية وأثر السياسات السكانية على سلوك السكان ؟ وما مدى كفايتها وتأثيرها ؟ للإجابة عن هذه التساؤلات يجب دراسة مستوى التغير الذي حصل في السلوك الإنجابي ، ومعدل النمو السكاني خلال فترة زمنية محددة هي فترة تطبيق السياسة السكانية .

**1- أثر السياسات السكانية على استخدام وسائل تنظيم الأسرة :**

تعد برامج تنظيم الأسرة من أهم الاستراتيجيات السكانية وأكثرها تأثيرا" على الخصوبة والوفيات إذ انتشرت بشكل واسع ولاسيما في الدول النامية ، بسبب الخدمات الكبيرة التي تقدمها للسكان خلال تنظيم عملية الإنجاب في الأسرة ويعرف ( تنظيم الأسرة ) : ( بأنه تمكين الأزواج في أن يقرروا بحرية وبروح من المسؤولية عدد أطفالهم والمباعدة بين الولادات والحصول على المعلومات والوسائل للقيام بذلك .) [10]وبذلك يكون تنظيم الأسرة جزءا" من السياسات السكانية والمرأة والرجل هما وسائل وغايات يحققان الأهداف المبتغاة ، كما عرفت منظمة الصحة العالمية تنظيم الأسرة عام (1971) تعريفا" شاملا" على ( أنه طريقة في التفكير والحياة تتعلق بأسس المعرفة والمواقف والقرارات المسؤولة وتعتمد طواعية من قبل الأفراد والأزواج من أجل تدعيم صحة أفراد الأسرة ورفاهيتهم مما يسهم إسهاما"

**[9] . هيئة تخطيط الدولة ، ( مضامين السياسة الوطنية للسكان وأهدافها ) ، الفصل الثالث للسياسة الوطنية للسكان ، دمشق ، 1995 ، ص35 .**

**[10] . مشروع التربية السكانية في كلية التربية ، ج . ع . س : تقرير نتائج تحليل المضامين السكانية في مقررات مناهج كلية التربية بالتعاون مع اليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، جامعة دمشق ، 1994 ، ص44 .**

فعالا" في التنمية الاجتماعية للبلد .) [11]وبذلك فإن معنى تنظيم الأسرة يختلف بحسب الثقافة والدين ومعدل النمو السكاني في البلد المعين، وتتميز خدمات تنظيم الأسرة بالعمل على تقليل معدلات الخصوبة وبالتالي إبطاء معدلات النمو السكاني، من خلال المباعدة بين الحمولات والمساهمة في وجود أمهات وأطفال أصحاء ، وتفاوتت نسب استخدام وسائل تنظيم الأسرة بين عامي (1995) و(2002) إلى (21)% في اليمن و(62) % في البحرين و(60) % في تونس و (40)% في سورية ، و (56) % في مصر [12] .

وفي سورية بدأت قضية تنظيم الأسرة تنال اهتمام الحكومة السورية في الثمانينات من القرن الماضي ، وتبلورت في أوضح أشكالها عام 2002 ، مع تأسيس هيئة حكومية خاصة لملف الأسرة والسكان ، هي «الهيئة السورية لشؤون الأسرة» ، أخذت على عاتقها مسؤولية المساهمة الفاعلة في نشر وعي شعبي بضرورة خفض معدلات الزيادة السكانية من أجل الحفاظ على الصحة الإنجابية، ورفع مستوى الحياة لجميع أفراد الأسرة . وتعمل الهيئة يداً بيد مع وزارة الصحة والجمعيات الحكومية والأهلية، لإقامة حملات توعية ودراسات ومسوح ميدانية ، إضافة إلى ورش عمل تدريبية ، من أجل بناء قدرات العاملين في القطاع الحكومي والأهلي ، وأيضاً رجال الدين في مجال تنظيم النسل والصحة الإنجابية .

وفي عام 1974 تأسست «الجمعية السورية لتنظيم الأسرة»، التي أخذت على عاتقها مسؤولية النهوض بأحوال الأسر السورية، وتزويدها بالرعاية الصحية والنفسية وأيضاً الاجتماعية ، وتنتشر عيادات الجمعية في إحدى عشرة محافظة سورية وقُدرت نسبة النساء اللواتي يتداولن وسائل تنظيم الأسرة في سورية، بنحو 46 % بحسب تقرير الفقر الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أورد أيضاً أن 25 % من النساء السوريات ، لا يعرفن أي وسيلة من وسائل منع الحمل وأجرت «الهيئة السورية لشؤون الأسرة» في عام 2001، مسحاً ميدانياً خاصاً بموضوع صحة الأسرة شمل 3144 سيدة ، وبينت نتائج هذا المسح أن 46 % من النساء المتزوجات يتداولن وسائل تنظيم الأسرة بنسب متفاوتة وصلت في الحضر إلى 53,9 % و لم تتجاوز في الريف 38,3 %

أمام هذا الواقع ، تسارعت وتيرة عمل الجهات المعنية بتنظيم الأسرة ، فأطلقت الهيئة في أيار (مايو) 2007 ، حملة إعلامية جديدة تحت اسم «أسرة أصغر، أمومة أفضل» ، من أجل تعريف المجتمع بشكل عام ، والنساء بشكل خاص ، بمفهوم تنظيم الأسرة وتأثيراته في صحة المرأة والأطفال ، وارتفعت نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة إلى (45,8)% عام 2001[13]، بعد أن كانت 39,6% عام 1993[14]، وإلى (58,3)% عام (2010)[15]. وانتشرت خدمات تنظيم الأسرة على نطاق واسع لتشمل جميع المحافظات في الريف والحضر كما هو مبين في الجدول التالي :

**[11]- World Health Organization Technical Report Series, No 483, " Health Education In Health Aspects of Family Planning "Who , Geneva , 1971, P 5**

**[12] . الأمم المتحدة للسكان . اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، نظام معلومات السياسات السكانية في الدول العربية ، رصد أهداف وغايات العقود الأولى للألفية الثالثة ، حزيران 2002 .**

**[13] – خضرة ، مازن . عائشة، جبر وآخرون، «النمو السكاني وسياسات الصحة واستراتيجياتها ودور الصحة الإنجابية»، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني للسكان، دمشق، 10 . 12 ت2، 2001، ص10.**

**[14] . المسح الديمغرافي المتكامل عام 1993 (دراسات تحليلية)، ص236.**

**[15] . وزارة الصحة . مديرية التخطيط والتعاون الدولي، النشرة الإحصائية الصحية، الإصدار السادس ، 2010.**

**جدول رقم (1) عدد السكان و تطور خدمات المراكز الصحية التابعة لتنظيم الأسرة حسب المحافظات السورية لعام 2010**

| المحافظة | عدد السكان بالآلاف | خدمات تنظيم الأسرة ( عدد الأشخاص المستفيدين من خدمات تنظيم الأسرة) |
|---|---|---|
| دمشق | 1724 | 25380 |
| ريف دمشق | 2701 | 65101 |
| حلب | 4684 | 157645 |
| إدلب | 1445 | 54469 |
| اللاذقية | 983 | 36564 |
| طرطوس | 780 | 38266 |
| حمص | 1744 | 62465 |
| حماه | 1575 | 62370 |
| الحسكة | 1460 | 47815 |
| دير الزور | 1183 | 38286 |
| الرقة | 910 | 2320 |
| درعا | 984 | 45927 |
| السويداء | 361 | 17169 |
| القنيطرة | 85 | 10358 |
| المجموع | 20619 | 690135 |

**المصدر: وزارة الصحة ، مديرية التخطيط والتعاون الدولي ، النشرة الإحصائية الصحية ، الإصدار السادس 2010**

**– رئاسة مجلس الوزراء ، المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية 2010 .**

من الملاحظ أن مختلف الجهات الرسمية والشعبية باتت مقتنعة بفائدة برامج تنظيم الأسرة في جانب الخدمات الصحية التي تقدمها للأفراد ، فقد شهدت معظم المحافظات السورية إقبالا كبيرا على هذه الخدمات وهذا يعود إلى تحسن المستوى الثقافي وازدياد مستوى الوعي الاجتماعي وتغير مواقف الأزواج من قضية الإنجاب وتكوين رأي عام اجتماعي يحبذ الإقلال من المواليد في الأسرة ، ومن هنا نرى أن برامج تنظيم الأسرة هو أداة لتحقيق وتفعيل السياسة السكانية ، كما أن استخدام السياسات السكانية ولاسيما في السياسة السكانية في مجال الصحة والصحة الإنجابية يساعد على تنظيم الأسرة والوصول إلى الحجم الأمثل للسكان وخاصة إذا كانت هذه السياسة رسمية ومعلنة . **ولاختبار الفرضية القائلة : " عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد السكان وعدد المستفيدين من خدمات تنظيم الأسرة " بالاعتماد على الجدول رقم (1)** نقوم بما يأتي :

**جدول رقم (2) معامل الارتباط بيرسون بين عدد السكان والمستفيدين من خدمات تنظيم الأسرة في المحافظات السورية لعام 2010**

| | | |
|---|---|---|
| عدد السكان | | |
| .918** | معامل ارتباط بيرسون | المستفيدين من خدمات تنظيم الأسرة |
| .000 | القيمة الاحتمالية | |

**المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS .**

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين عدد السكان والمستفيدين من خدمات تنظيم الأسرة يساوي 0.918 مما يدل على وجود علاقة طردية ومتينة جداً بين عدد السكان و المستفيدين من خدمات تنظيم الأسرة وبما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05 هذا يعني أن هذه العلاقة دالة إحصائياً لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد السكان و المستفيدين من خدمات تنظيم الأسرة .

**2- أثر السياسات السكانية ( السياسات التعليمية ) على مؤشر معدلات الخصوبة :**

إن السياسة السكانية تختلف من مجتمع لآخر حسب ظروف وحالة كل مجتمع فقد تكون السياسة السكانية تهدف إلى خفض معدل الخصوبة أو رفعه بحيث تتراجع معدلات الخصوبة في البلدان التي اتبعت سياسة سكانية محددة بهدف تخفيض معدلات الخصوبة كمصر وتونس ، إلى جانب ذلك نلاحظ أن هناك دول أخرى اتبعت سياسة سكانية تشجع زيادة الخصوبة قد حققت زيادة في معدل الخصوبة فيها كالسعودية وعمان ، وهذا يدل على كفاية السياسة السكانية وفعاليتها وكما رأينا سابقا كيف أن معدلات الخصوبة في سورية تتناقص كما هو موضح في الجدول الآتي :

**جدول رقم (3) تطور معدل الخصوبة الكلية في سورية خلال فترات زمنية مختلفة :**

| السنة | معدل الخصوبة |
|---|---|
| 1960 | 8 |
| 1970 | 7,5 |
| 1981 | 6,8 |
| 1994 | 6,3 |
| 2000 | 3,66 |
| 2004 | 3,58 |
| 2010 | 3,5 |

**المصدر: . رئاسة مجلس الوزراء ، المكتب المركزي للإحصاء: المسح المتكامل لعام 1993، ص228، آذار، 1995.**

**. المكتب المركزي للإحصاء: تعداد عام 2004، ص67 المجموعة الإحصائية 2010، ص41**

**. المجموعة الإحصائية لمنظمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 1997.**

من دراسة الجدول رقم (3) نلاحظ انخفاضاً تدريجيا في معدلات الخصوبة الكلية من (8) أطفال لكل امرأة عام (1960) إلى (3.5) طفل لكل امرأة عام 2010 ، وذلك بسبب التغير المحدود الذي طرأ على العوامل الوسيطة التي تؤثر على مستوى الخصوبة التي من أهمها ارتفاع العمر عند الزواج الأول وانتشار وسائل تنظيم الأسرة واستخدامها، وقد حدث هذا التغير بفعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع كتعليم المرأة ودخولها سوق العمل وتحسن الأوضاع الصحية والتحضر والمستوى التعليمي للزوجين إذ تؤكد الإحصائيات الواردة في المسح الديموغرافي في سورية عام 1994 إلى أن معدل الخصوبة الكلية للمرأة الأمية بلغ (7,4) طفل لكل امرأة والمتعلمة (3,1) طفل لكل امرأة ، فتعليم الإناث يؤدي لارتفاع متوسط عمر الزواج وتقليص فترة الإنجاب ، حيث نلاحظ أن معدلات الخصوبة العمرية للمرأة الأمية أعلى منها عند المرأة المتعلمة كما في الجدول الآتي :

**جدول رقم (4) معدلات الخصوبة العمرية في سورية لكل ألف امرأة حسب الحالة التعليمية لعام 2010 :**

| المستوى التعليمي للأم | معدل الخصوبة العمرية |
|---|---|
| أمية | 128.99 |
| تقرأ وتكتب | 107.77 |
| ابتدائية | 122.2 |
| إعدادية \ تعليم أساسي | 87.11 |
| ثانوية وأكثر | 56.79 |

**المصدر: . رئاسة مجلس الوزراء ، المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية 2010 ، ص42**

نلاحظ من الجدول السابق أن معدلات الخصوبة في الفئات ذات المستوى التعليمي المتدني أعلى منها في الفئات المتعلمة فكلما تحسن المستوى التعليمي للمرأة ساهم ذلك في خفض معدل خصوبتها ومن ثم خفض معدل المواليد .

**ولاختبار الفرضية القائلة : " عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الخصوبة عند المرأة والحالة التعليمية للأم "** : نقوم بحساب معامل الارتباط سبيرمان

**جدول رقم (5) معامل الارتباط سبيرمان بين معدل الخصوبة و الحالة التعليمية للأم لعام 2010 :**

| | | | معدل الخصوبة |
|---|---|---|---|
| معامل ارتباط سبيرمان | الحالة التعليمية | قيمة معامل الارتباط | -.900-* |
| | | القيمة الاحتمالية | .037 |

**المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS .**

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين عدد السكان المستفيدين من خدمات تنظيم الأسرة يساوي 0.900- مما يدل على وجود علاقة عكسية ومتينة جداً بين معدل الخصوبة عند المرأة والحالة التعليمية للأم

وبما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.037 وهي اصغر من مستوى الدلالة 0.05 هذا يعني أن هذه العلاقة دالة إحصائياً لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الخصوبة عند المرأة والحالة التعليمية للأم.

3– **أثر السياسات السكانية ( التعليمية والصحية ) على معدلات المواليد :**

تدل المعطيات الإحصائية أن معدل المواليد الخام في سورية بلغ (74,8) بالألف عام (1960)، و انخفض إلى (48) بالألف عام (1970) و إلى (39) بالألف عام (1981) واستمر بالانخفاض إلى (34.3) بالألف عام6 (1995)، وإلى (27) بالألف عام (2004) ، ثم إلى (24,7)% عام 2010 .

ويبين الجدول التالي تغير معدل المواليد كما يأتي:

**جدول رقم (6) تغير معدل المواليد الخام في سورية بالألف خلال فترات زمنية مختلفة**

| العام | معدل المواليد الخام (ألف) |
|---|---|
| 1960 | 47,8 |
| 1970 | 48 |
| 1981 | 39 |
| 1995 | 34,3 |
| 1999 | 28,4 |
| 2004 | 27 |
| 2010 | 24,7 |

**المصدر: . رئاسة مجلس الوزراء ،المكتب المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد (1960 . 1970 . 1981 . 2004–2011).**

**. ما يخص عام 1995: عصام، خوري . زكريا ، خضر «تحسين مستوى المعيشة في سورية» ص8، بحث غير منشور ورشة عمل نظمتها UNDP، دمشق، الشهر العاشر، 1995، ص73**

**. ما يخص عام 1999: المجموعة الإحصائية لمنظمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك 1997.**

من الملاحظ من الجدول السابق أن معدل المواليد الخام قد سجل انخفاضاً ملحوظاً من (48) بالألف عام (1970) إلى (24,9) بالألف عام (2010) ويعزى هذا الانخفاض إلى :

– التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أحوال السكان ولاسيما الإناث وارتفاع المستوى التعليمي والثقافي لديهن ما جعلهن أكثر استجابة لوسائل وبرامج تنظيم الأسرة وتقليل عدد الأطفال بهدف تأمين متطلباتهم الأساسية في ظل الوضع الاقتصادي ، وارتفاع سن الزواج لدى المرأة بسبب التعليم وخاصة الجامعي ، مما يؤدي إلى انخفاض معدل الخصوبة .

– ارتفاع مساهمة المرأة السورية في النشاط الاقتصادي إذ إن نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة ارتفعت من (10,7) % عام 1970 إلى (19,8%) عام 1995 [16]، وإلى (19,3%) عام 2004 [17] ، لكنها تراجعت في

**[16]– رئاسة مجلس الوزراء ،المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لعام 1976 ولعام 1997.**

الفترة الأخيرة لتتدنى نسبتها إلى (15,8%) عام 2010[18] ، مما أثر في تخفيض عدد الولادات لما يحتاج عدد الأولاد الكبير من رعاية واهتمام ووقت وجهد ، مما يفرض عبئا" ثقيلا" أمام المرأة العاملة، الأمر الذي يدل على أن هناك عوامل تؤثر على معدلات المواليد كتزايد التعليم وتزايد مساهمة المرأة بالنشاط الاقتصادي وتعليم الإناث وزيادة استخدام وسائل تنظيم الأسرة وكل هذه العوامل أهداف للسياسة السكانية ، وهذا يوضح لنا تأثير السياسات السكانية في معدلات المواليد ..

**4- أثر السياسات السكانية ( التعليمية والصحية ) في معدلات الوفيات :**

يرتبط هذا المؤشر بالعناية الصحية والغذاء ومستوى الرفاه وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى خفض هذا المعدل وفي سورية نلاحظ انخفاضا واضحا في معدلات الوفيات نتيجة لتطور الخدمات الصحية، والوقاية من الأمراض وحملات التلقيح وتحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للسكان :

**جدول رقم (7) تغير معدل الوفيات في سورية لأعوام مختلفة**

| العام<br>المؤشر | 1970 | 1981 | 1994 | 2004 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل الوفيات الخام | 15.9 | 6.4 | 6 | 3.2 | 3.8 |
| معدل البقاء على قيد الحياة (سنة) | 56 | 60 | 67 | 71,5 | 72 |
| معدل وفيات الأطفال الرضع (بالألف) | 110 | 57 | 34 | 17,1 | 14 |
| معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (بالألف) | 164 | - | 41.7 | 19,3 | 17 |
| معدل وفيات الأمهات لكل 100 ألف ولادة حية | 483 | - | 143 | 58 | 54 |

**المصدر: . وزارة الصحة، مديرية التخطيط والتعاون الدولي، النشرة الإحصائية الصحية، الإصدار السادس، 2010.- رئاسة مجلس الوزراء المكتب المركزي للإحصاء، تعداد 1970 . 1981 . 2004-2011**

- بالنسبة لعامي (1960 . 1990): تقديرات قسم السكان في الأمم المتحدة (صندوق النشاطات السكانية)

من دراسة الجدول رقم (7) نلاحظ انخفاض معدل الوفيات من (15,3) بالألف عام (1970) إلى (8,2) بالألف عام (1994) وإلى (3,8) عام (2010) ، هذا الانخفاض يعود إلى ارتفاع المستوى الصحي والمعيشي ، وتحسين مستوى الخدمات الطبية والتوسع في بناء المراكز والمشافي الصحية وزيادة عدد الأطباء والممرضات، إضافة إلى تحسن نوعية الغذاء والسكن ومياه الشرب وظروف العمل هذا التراجع في معدلات الوفيات يوضح جودة وفعالية السياسات السكانية المتبعة وخاصة السياسة الصحية التي هي جزء لا يتجزأ من السياسة السكانية وعلى الرغم من ذلك فإن السياسات السكانية تتطلب زيادة مستوى الفاعلية والتأثير ولاسيما ما يتعلق بالخدمات الصحية والغذائية والثقافية والمعاشية ...

**[17] . رئاسة مجلس الوزراء ،المكتب المركزي للإحصاء ، أهم المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية 2004 ص3**

**[18]- المكتب المركزي للإحصاء، نتائج مسح قوة العمل، 2010، ص61**

**5- أثر السياسات السكانية ( السياسات التعليمية واستخدام وسائل تنظيم الأسرة ) على معدلات النمو السكاني :**

الهدف الأساسي للسياسات السكانية في سورية هو خفض معدل النمو السكاني ، هذا المعدل المرتفع الآخذ بالهبوط نتيجة عوامل متشابكة في مقدمتها ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة وارتفاع نسبة مساهمتها في النشاط الاقتصادي واتساع مجال استخدام وسائل تنظيم الأسرة وزيادة الوعي بالقضايا السكانية وتأثير السياسات الحكومية التي تتبعها الدولة في الحركة السكانية .

**جدول رقم (8) معدلات النمو السنوي في سورية خلال فترات زمنية مختلفة**

| الأعوام | معدل المواليد بالألف | معدل الوفيات بالألف | معدلات النمو السنوي بالألف |
|---|---|---|---|
| 1970 . 1960 | 48 | 15.3 | 32,8 |
| 1981 . 1970 | 39 | 8.1 | 33,5 |
| 1994 . 1981 | 33 | 6 | 33 |
| 2000 . 1995 | 33 | 3.2 | 27 |
| 2010 . 2000 | 34.9 | 3.8 | 24,5 |

**المصدر:- رئاسة مجلس الوزراء ، المكتب المركزي للإحصاء: تعداد (1981) . المجموعة الإحصائية: 2010 ، ص39 .**

من دراسة الجدول السابق نجد ارتفاع معدل نمو السكان إلى (33,5) بالألف خلال الفترة (1970-1981) نتيجة لارتفاع معدل الولادات وانخفاض معدل الوفيات إضافة للتحسن في الوضع الاقتصادي والنمو في الدخل القومي والفردي والاهتمام بالخدمات الصحية والتعليمية وازدياد الوعي الصحي ، أما في الفترة ( 1981-1994) انخفض هذا المعدل إلى (32,9) بالألف وإلى (25,8) بالألف عام (1994. 2004) ، وإلى (24,5) بالألف في الفترة (2004 . 2010) وذلك بسبب التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها القطر وكان في مقدمتها ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة ومن ثم ارتفاع نسبة مساهمتها في النشاط الاقتصادي بالإضافة لعوامل أخرى كارتفاع أسعار المساكن والبطالة والتطورات الصحية وخاصة الصحة الإنجابية والمباعدة بين الحمولات واتساع مجال استخدام وسائل تنظيم الأسرة وزيادة الوعي بالقضايا السكانية وتأثير السياسات الحكومية التي تتبعها الدولة في الحركة السكانية، بالإضافة إلى خفض معدلات الوفاة واتساع الفجوة بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات.

ومرة أخرى نلاحظ الأثر البالغ للسياسات السكانية على الرغم من أن السياسات السكانية في سورية تحتاج لمزيد من الدعم لزياد أثرها وفاعليتها .

ولاختبار الفرضية القائلة : " عدم وجود اختلافات جوهرية بين معدلات النمو السكاني في سورية نتيجة إتباع السياسات السكانية "نقوم بما يأتي :

**جدول رقم (9) معدلات النمو السنوي بالألف في سورية حسب المحافظات خلال فترات زمنية مختلفة**

| المحافظة | معدل النمو السنوي / بالألف | | |
|---|---|---|---|
| | 1994-1981 | 2000-1995 | 2010-2000 |
| دمشق | 18 | 14,7 | 13,3 |
| حلب | 36,1 | 29,5 | 26,8 |
| ريف دمشق | 45,9 | 37,6 | 34,1 |
| حمص | 31,6 | 25,9 | 23,5 |
| حماه | 31,1 | 25,4 | 23 |
| اللاذقية | 23,6 | 19,3 | 17,5 |
| إدلب | 34,8 | 28,5 | 25,9 |
| الحسكة | 33,1 | 27,1 | 24,6 |
| دير الزور | 43,6 | 35,7 | 32,4 |
| طرطوس | 21,9 | 17,9 | 16,2 |
| الرقة | 35,9 | 29,4 | 26,7 |
| درعا | 40,3 | 33 | 29,9 |
| السويداء | 23 | 18,8 | 17,1 |
| القنيطرة | 48,8 | 39,9 | 36,2 |
| المجموع | 33 | 27 | 24,5 |

**المصدر : رئاسة مجلس الوزراء ، المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية 2010 .**

**الإحصاءات الوصفية :**

**جدول رقم (10) الإحصاءات الوصفية**

| | حجم العينة | المتوسط | الانحراف المعياري | الخطأ المعياري | مجال الثقة للمتوسط 95% | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | الحد الأدنى | الحد الأعلى |
| 1981-1994 | 14 | 33.407 | 9.3759 | 2.5058 | 27.994 | 38.821 |
| 1995-2000 | 14 | 27.336 | 7.6839 | 2.0536 | 22.899 | 31.772 |
| 2000-2010 | 14 | 24.800 | 6.9769 | 1.8647 | 20.772 | 28.828 |
| Total | 42 | 28.514 | 8.6826 | 1.3398 | 25.809 | 31.220 |

**المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS .**

نلاحظ أن معدل النمو في الفترة 1981-1994 كان 33.407 وفي الفترة 1995-2000 بلغ 27.336 وفي الفترة 2000-2010 أصبح معدل النمو 24.800

**جدول رقم (11) تحليل التباين الأحادي**

| تحليل التباين الأحادي | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة اختبار فيشر | القيمة الاحتمالية |
| بين المجموعات | 547.750 | 2 | 273.875 | 4.200 | .022 |
| ضمن المجموعات | 2543.141 | 39 | 65.209 | | |
| الكلي | 3090.891 | 41 | | | |

**المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS .**

من الجدول السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية هو 0.022 وهو أصغر من مستوى الدلالة 0.05 مما يدل على وجود اختلافات جوهرية في معدلات النمو السكاني في سورية خلال الفترات المدروسة لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي توجد اختلافات جوهرية بين معدلات النمو السكاني في سورية نتيجة اتباع السياسات السكانية ولمعرفة الفترات التي أبدت اختلافات نجري اختبار LSD للمقارنات المتعددة كما يأتي

**جدول رقم (12) القيمة الاحتمالية والخطأ المعياري**

| (I)العام | (J)العام | متوسط الفرق | الخطأ المعياري | القيمة الاحتمالية | 95% مجال الثقة | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | الحد الأدنى | الحد الأعلى |
| 1981-1994 | 1995-2000 | 6.0714 | 3.0521 | .054 | -.102- | 12.245 |
| | 2000-2010 | 8.6071* | 3.0521 | .008 | 2.434 | 14.781 |
| 1995-2000 | 1981-1994 | -6.0714- | 3.0521 | .054 | -12.245- | .102 |
| | 2000-2010 | 2.5357 | 3.0521 | .411 | -3.638- | 8.709 |
| 2000-2010 | 1981-1994 | -8.6071-* | 3.0521 | .008 | -14.781- | -2.434- |
| | 1995-2000 | -2.5357- | 3.0521 | .411 | -8.709- | 3.638 |

**المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS .**

من الجدول السابق نجد أنه لا توجد فروقات جوهرية بين معدل النمو السكاني بين الفترتين (1981-1994) و (1995-2000) كما أنه لا توجد فروقات جوهرية بين معدل النمو السكاني بين الفترتين (1995-2000) و (2000-2010) في حين نلاحظ وجود اختلافات جوهرية في معدلات النمو بين الفترتين (1981-1994) و (2000-2010) وبما أن متوسط الفرق هو 8.6071- هذا يدل على انخفاض معدل النمو خلال الفترتين المدروستين وذلك نتيجة إتباع السياسات السكانية.

**6- أثر السياسات السكانية على مؤشر التحضر :**

يعد التحضر مقياساً للتوزيع السكاني في المناطق الحضرية على حساب الريفية، ومن الملاحظ أن ظاهرة التحضر في سورية قد تطورت بشكل سريع ، إذ ازدادت حركة السكان ولاسيما من الريف إلى المدن باتجاه مراكز المحافظات في فترة الستينات والسبعينات حيث ازدادت نسبة سكان الحضر كما هو موضح في الجدول الآتي :

**جدول رقم (13) التوزيع النسبي للسكان (حضر – ريف ) للأعوام (1960-1970-1981-1994-2004-2010)**

| العام | حضر | ريف |
|---|---|---|
| 1960 | 36,9 | 63,1 |
| 1970 | 43,5 | 56,5 |
| 1981 | 47,1 | 52,9 |
| 1994 | 49,1 | 50,9 |
| 2004 | 53,5 | 46,5 |
| 2010 | 53,5 | 46,5 |

**المصدر: . رئاسة مجلس الوزراء ، المكتب المركزي للإحصاء ، نتائج تعداد (1960-1970-1981-1994-2004 ) والمجموعة الإحصائية 2010 ، ص46**

يتضح من الجدول السابق مدى الزيادة في نسبة الحضر في سورية من (36,9) % عام (1960) إلى (43,5) % عام (1970) وإلى (47,1) % عام (1981) وإلى (49,1) عام (1994) ، ثم إلى (53,5) % عام (2004) و (2010) ، هذا وذلك بسبب تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة كونها مراكز جذب للسكان إذ تتوفر الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية .. الخ ، مع تركز المؤسسات الصناعية والإدارية فيها فضلاً عن توفر فرص العمل المتاحة ذات الأجر المرتفع .

هذه الزيادة التي أدت لتضخم المدن وبروز مشكلة السكن والتموين وشح المياه والتزاحم على فرص العمل والسكن العشوائي والخدمات التعليمية والصحية فضلا عن التلوث و إهمال الأرض الزراعية وغيرها الكثير .

وعلى الرغم من المحاولات المكثفة والكبيرة للحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن عن طريق تنمية وتطوير الريف ومحاولة توزيع المشاريع والمرافق والخدمات إلا أن أثر السياسات السكانية يبدو هنا ضعيفا للحيلولة دون نمو المدن ، وهذا يؤكد ضرورة صياغة سياسات سكانية خاصة بالتوزع السكاني المكاني ذات أهداف محددة وقابلة للقياس ووضع آلية وبرامج وإجراءات واضحة لتنفيذها .

## الاستنتاجات والتوصيات :

1. لم تتبع سورية سياسة سكانية خلال الفترة (1950-1970 ) بل تركت حرية تحديد عدد الأولاد للأسرة وحدها فقط ، مع وجود تشريعات وقوانين تشجع على التكاثر والإنجاب

2. تبلور سياسة سكانية واضحة المعالم في سورية خلال الفترة (1990-2010) وظهر اهتمام واضح بالمسألة السكانية في الخطط الخمسية السابعة (1991 - 1995 ) والثامنة ( 1996 – 2000 ) والتاسعة ( 2001

– 2005 ) والعاشرة (2006 – 2010 ) ووضعت أهداف متعددة للسياسة السكانية ، وسنت تشريعات وقوانين لتطبيق هذه السياسة .

3. وصلت نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة إلى (45,8)% عام (2001) ، بعد أن كانت ( 39,6)% عام (1993) ، وإلى (58,3)% عام (2010) .

4. لا توجد فروقات جوهرية بين معدل النمو السكاني بين الفترتين (1995–2000) و (2000–2010) في حين نلاحظ وجود اختلافات جوهرية في معدلات النمو بين الفترتين (1981–1994) و (2000–2010) وبما أن متوسط الفرق هو 8.6071– هذا يدل على انخفاض معدل النمو خلال الفترتين المدروستين وذلك نتيجة اتباع السياسات السكانية.

5. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد السكان و المستفيدين من خدمات تنظيم الأسرة .

6. هناك علاقة قوية بين معدل الخصوبة الكلية والمستوى التعليمي للمرأة ، فكلما زاد المستوى التعليمي للمرأة انخفض معدل الخصوبة والعكس صحيح .

7. تؤثر السياسات السكانية على معدلات الخصوبة ومعدل النمو السكاني ومعدلي الولادات والوفيات وتوزع السكان ( التحضر) .

**التوصيات:**

1. يجب أن تكون السياسة الوطنية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

2. العمل على وضع سياسة للنمو السكاني الطبيعي التي تقوم على خفض معدلاته، وتنظيمه، وضبط الخصوبة السكانية خلال إعداد برامج وخطط تحقق ذلك، وزيادة التوعية السكانية عبر تحقيق تنمية سكانية متوازنة مع التنمية الاقتصادية .

3. إحداث هيئة عامة متخصصة للعمل على وضع خطة لتخفيض معدلات النمو السكاني، وتنشيط عمل جمعية تنظيم الأسرة .

4. تعزيز وتوسيع نطاق المساندة والالتزام السياسي بدعم السياسة السكانية .

5. تعبئة قدرات التنظيمات الشعبية لمساندة السياسة السكانية وبرامجها

6. إقرار سياسة مالية تتناسب والسياسة السكانية المتبعة .

7. يجب ألا تتعارض أهداف السياسة السكانية مع خيارات الزوجين وحريتهما في الإنجاب .

8. تطبيق السياسات السكانية والتعليمية والاقتصادية بما يتلاءم مع عملية التنمية الشاملة .

9. تعزيز خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتأمين مستلزماتها المؤسساتية والمادية والبشرية لتشمل مناطق الجمهورية العربية السورية كافة.

10. تضمين مناهج التعليم العالي موضوعات ومفاهيم حول قضايا السكان بما فيها قضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والنوع الاجتماعي وفق أهداف واضحة ومحددة.

11. زيادة برامج الإعلام السكاني وتطويرها لخلق قناعات لدى الأسرة لتفضيل حجم الأسرة الصغيرة .

12. دعم جمعيات تنظيم الأسرة وفتح فروع لها في المحافظات والمناطق الريفية المختلفة .

13. الاهتمام بالمرأة عند صياغة أية سياسة سكانية تعليم ، صحة ، عمل ....

14. العمل على تحقيق التوازن بين حجم السكان وحجم الموارد المتاحة .

## خاتمة :

إن السياسة السكانية تبقى في الإطار النظري دون تطبيق إذا لم يتوفر لها المناخ المناسب لنجاحها ومن العوامل التي تؤدي لنجاح السياسات السكانية استجابتها لحاجات السكان وإشراكهم في جميع مراحل تشكيلها وتطبيقها وأن تكون في إطار القرارات الوطنية ، ومن الواقع السكاني للبلد لأنها ستفشل إذا ما تم استيرادها من الخارج .

ويجب أن تدعم الحكومة السياسة السكانية عبر تحديد الأهداف وتوفير السبل الكفيلة بنجاحها مما يسهل تنفيذها وتطبيقها، كما أن ضرورة اقتناع المجتمع بأهدافها وأثرها في تحقيق مكاسب تعود بالنفع على الجميع يساهم في تطبيقها ونجاحها ..

وتساهم الحكومة في نجاح السياسة من خلال تعبئة الجهود الوطنية في برنامج وطني تشجع فيه الموروث الثقافي الإيجابي وتحد من السلبي وتبين آثار كل منهما على حياة الفرد أولا" والمجتمع ثانيا" وتكثيف جهود جميع المنظمات الشعبية والاتحادات والنقابات والمنظمات غير الحكومية (جمعيات تنظيم الأسرة وغيرها ) لخدمة ونجاح السياسة السكانية ، وتكوين رأي إيجابي تجاه القضايا السكانية ولاسيما فيما يتعلق بالسلوك الإنجابي وتنظيم الأسرة .

ويتجلى اهتمام الحكومة أيضا" عبر تطوير نظم التعليم ومناهجه في جميع مراحله لأن التأثير في السلوك السكاني يبدأ من هنا بتوسيع المعارف المتعلقة بالتربية السكانية والصحة الإنجابية وهو ما يعرف بالتربية السكانية ، وتوجيه الإعلام ووسائل الاتصال والبرامج التعليمية الهادفة لتسليط الضوء على الظاهر السلبية في السلوك السكاني كالزواج والإنجاب المبكر وتفضيل الذكور ، والأسر كبيرة العدد .....الخ .

إضافة لتحسين مستويات المعيشة وتحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي والقضاء على الأمية والفقر ، من خلال تنمية الموارد البشرية وتوفير فرص العمالة ، وخصوصا" العمالة الأنثوية وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمرأة ولاسيما الريفية للاستفادة من مؤهلاتها وقدراتها في سوق العمل ولما لتعليمها وعملها من أثر كبير في التأثير على السلوك السكاني كما رأينا .

## المراجع والمصادر:


1- الأخرس ، صفوح : علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها – جامعة دمشق ، 1970 .

2- الأشقر ، أحمد – الكفري ، مصطفى : السياسات السكانية والاستراتيجيات ، مركز الدراسات السكانية ، صندوق النشاطات السكانية ، المكتب المركزي للإحصاء دمشق ، 1997 .

3- المجموعة الإحصائية لمنظمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 1997.

4- خضرة ، مازن . عائشة، جبر وآخرون : النمو السكاني وسياسات الصحة واستراتيجياتها ودور الصحة الإنجابية ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني للسكان، دمشق، 10 . 12 ت2، 2001، ص10.

5- تقرير التنمية البشرية – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – نيويورك – مطبعة جامعة أكسفورد ، للأعوام 1990 وحتى 2010 .

6- رئاسة مجلس الوزراء ، هيئة تخطيط الدولة ، الأمم المتحدة ( التقرير الوطني الثالث للأهداف التنموية للألفية في الجمهورية العربية السورية 2010) ، دمشق ، 2010 .

7- صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، حالة سكان العالم 2006، نيويورك.

8- وزارة الصحة . مديرية التخطيط والتعاون الدولي، النشرة الإحصائية الصحية، الإصدار السادس، 2010.

9- هيئة تخطيط الدولة ، ( مضامين السياسة الوطنية للسكان وأهدافها ) ، الفصل الثالث للسياسة الوطنية للسكان ، دمشق ، 1995 .

10- وزارة الإعلام ، مديرية الإعلام التنموي ، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، ( تنمية وسكان ) ، حالة سكان سورية ، دمشق ، 2009 ، ص 23 .

11- مشروع التربية السكانية في كلية التربية ، ج . ع . س : تقرير نتائج تحليل المضامين السكانية في مقررات مناهج كلية التربية بالتعاون مع اليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، جامعة دمشق ، 1994 ، ص44 .

12- المسح الديمغرافي المتكامل عام 1993 (دراسات تحليلية)، ص236.

13- تقرير التنمية البشرية – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – نيويورك – مطبعة جامعة أكسفورد للأعوام 1990-2010

14- وزارة الإعلام ، مديرية الإعلام التنموي ، صندوق الأمم المتحدة للسكان (تنمية وسكان ) ، حالة سكان سورية ، دمشق ، 2009.

**المراجع الأجنبية :**

1- World Health Organization Technical Report Series, No 483, " Health Education In Health Aspects of Family Planning "Who , Geneva , 1971, P 5

2- Dwiyanto A, Faturochman, Suratiyah K, et al. *Family Planning, Family Welfare and Women's Activities in Indonesia, Final Report to the Women's Studies Project.* Research Triangle Park, NC: Population Studies Center, Gadjah Mada University and Family Health International, 1997.